The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
E-ISSN: 2959-4820
Volume 4, Issue 2, 2026
Page No: 208-215
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2024: 5.49 **0.69 :2025 (AIF) معامل التأثير العربي** **ISI 2024: 0.696**

Duality of Power and State Erosion: An Analysis of the Repercussions of Executive Division in Libya (2021–2026)

Hamida Saleh Bouhqeifa*
Department of Political Science, Faculty of Economics, Omar Al-Mukhtar University, Libya

ثنائية السلطة وتآكل الدولة: قراءة في تداعيات الانقسام التنفيذي في ليبيا (2021 – 2026)

حميدة صالح بوحقيفة*
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، ليبيا

*Corresponding author: hameda.bohqaefa@omu.edu.ly

Received: March 01, 2026	Accepted: April 22, 2026	Published: April 30, 2026

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study examines the phenomenon of executive division in Libya during the period (2021–2026) as one of the most significant challenges facing state-building efforts in the transitional phase. This phenomenon emerged in the context of the stalled electoral process and the absence of a consensual constitutional framework, leading to the emergence of two parallel executive authorities, each deriving legitimacy from different sources. This, in turn, has reproduced the crisis of legitimacy in a more complex form. The study is based on a central assumption that executive division does not merely represent a temporary political condition, but rather reflects a structural pattern of state reconfiguration within a conflict context, where political, institutional, and economic factors intersect, reshaping state functions and priorities. The study adopts an explanatory analytical approach supported by a case study methodology, within a theoretical framework that integrates the concepts of fragile state, dual authority, political legitimacy, and the political economy of conflict. The findings indicate that executive division has contributed to the emergence of multiple and competing sources of legitimacy, where no single actor is capable of monopolizing political legitimacy. This has affected the stability of the political system and resulted in persistent institutional fluidity. At the institutional level, the division has led to what can be described as “administrative fragmentation,” with institutions operating under divergent frameworks, thereby limiting their capacity to implement unified public policies. At the financial level, the analysis reveals clear impacts of the division on the management of public resources, particularly within Libya’s rentier economic structure. The absence of financial coordination has complicated the process of preparing and implementing a unified state budget, while enabling heterogeneous spending patterns that, in some cases, are used as tools for redistributing resources within the framework of political competition. This situation is also linked to security challenges, due to overlapping decision-making centers and the multiplicity of actors, which affects the state’s ability to exercise coherent institutional control. At the societal level, the study highlights what may be termed the “Libyan paradox,” whereby the abundance of natural resources does not translate into tangible improvements in living conditions. This is largely attributed to weak institutional coordination and distorted spending priorities. Consequently, this has led to declining levels of trust in public institutions and the emergence of alternative coping mechanisms, such as reliance on local networks and the informal economy. The

study concludes that executive division in Libya has contributed to the consolidation of a form of hybrid governance that combines formal institutional structures with informal arrangements shaped by evolving political and security dynamics. Furthermore, the analysis demonstrates that the relationship between executive division and state erosion is not linear but interactive, with each reinforcing the other in a continuous cycle of crisis reproduction. Overall, the study emphasizes that addressing executive division in Libya requires a comprehensive approach that goes beyond short-term political solutions toward rebuilding the foundations of governance, strengthening institutional cohesion, ensuring that available resources are translated into sustainable development outcomes, and restoring trust between the state and society.

Keywords: Executive Division, Libya, State Erosion, Political Legitimacy, Duality of Power, Fragile State, Political Conflict, Political Economy of Conflict.

الملخص:

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الانقسام التنفيذي في ليبيا خلال الفترة (2021–2026)، بوصفها أحد أبرز التحديات التي واجهت مسار بناء الدولة في المرحلة الانتقالية. وقد جاءت هذه الظاهرة في سياق تعثر العملية الانتخابية وغياب إطار دستوري توافقي، مما أدى إلى بروز سلطتين تنفيذيتين متوازيتين، لكل منهما مصادر شرعية مختلفة، الأمر الذي أعاد إنتاج أزمة الشرعية في صورة أكثر تعقيدًا. تنطلق الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن الانقسام التنفيذي لا يمثل مجرد حالة سياسية ظرفية، بل يعكس نمطًا بنيويًا من إعادة تشكيل الدولة في سياق الصراع، حيث تتداخل الاعتبارات السياسية والمؤسسية والاقتصادية، وتُعاد صياغة وظائف الدولة وأولوياتها. وتعتمد الدراسة على مقاربة تحليلية تفسيرية مدعومة بمنهج دراسة الحالة، في إطار نظري يجمع بين مفاهيم الدولة الهشة، وازدواجية السلطة، والشرعية السياسية، والاقتصاد السياسي للصراع. وقد أظهرت النتائج أن الانقسام التنفيذي أسهم في إنتاج حالة من تعدد الشرعيات، حيث لم تعد أي جهة قادرة على احتكار الشرعية السياسية، مما انعكس على استقرار النظام السياسي وأدى إلى سيولة مؤسسية مستمرة. وعلى المستوى المؤسسي، أدى الانقسام إلى بروز ما يمكن وصفه بـ"التجزؤ الإداري"، حيث تعمل المؤسسات وفق مرجعيات متباينة، ما يحدّ من قدرتها على تنفيذ سياسات عامة موحدة. أما على الصعيد المالي، فقد كشف التحليل عن تأثيرات واضحة للانقسام على إدارة الموارد العامة، خاصة في ظل الطابع الريعي للاقتصاد الليبي، حيث أدى غياب التنسيق المالي إلى تعقيد عملية إعداد الميزانية العامة، وفتح المجال أمام أنماط إنفاق غير متجانسة، تُستخدم في بعض الحالات كأداة لإعادة توزيع الموارد في إطار التنافس السياسي. كما ارتبط هذا الوضع بتحديات أمنية، نتيجة تداخل مراكز القرار وتعدد الفاعلين، بما يؤثر في قدرة الدولة على فرض سيطرتها المؤسسية بشكل متكامل. وعلى المستوى المجتمعي، أبرزت الدراسة ما يمكن تسميته بـ"المفارقة الليبية"، حيث لا تنعكس وفرة الموارد الطبيعية في تحسن ملموس في الأوضاع المعيشية، نتيجة ضعف التنسيق المؤسسي واختلال أولويات الإنفاق. وقد أدى ذلك إلى تراجع مستويات الثقة في المؤسسات العامة، وظهور أنماط تكيف مجتمعي بديلة، مثل الاعتماد على الشبكات المحلية والاقتصاد غير الرسمي. وتخلص الدراسة إلى أن الانقسام التنفيذي في ليبيا أسهم في تكريس نمط من الحكم الهجين، الذي يجمع بين الهياكل الرسمية والترتيبات غير الرسمية، في ظل توازنات سياسية وأمنية متغيرة. كما أظهر التحليل أن العلاقة بين الانقسام وتآكل الدولة ليست خطية، بل تفاعلية، حيث يُغذي كل منهما الآخر في حلقة مستمرة من إعادة إنتاج الأزمة. وفي المجمل، تؤكد الدراسة أن معالجة الانقسام التنفيذي في ليبيا تتطلب مقاربة شاملة تتجاوز الحلول السياسية الظرفية، نحو إعادة بناء قواعد الحكم وتعزيز التماسك المؤسسي، بما يضمن تحويل الموارد المتاحة إلى نتائج تنموية مستدامة، واستعادة الثقة بين الدولة والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: الانقسام التنفيذي، ليبيا، تآكل الدولة، الشرعية السياسية، ازدواجية السلطة، الدولة الهشة، الصراع السياسي، الاقتصاد السياسي للصراع.

المقدمة:

شهدت ليبيا منذ عام 2021 تطورًا سياسيًا لافتًا تمثّل في عودة مظاهر الانقسام داخل السلطة التنفيذية، وذلك في أعقاب تعثر المسار الانتخابي الذي كان مقررًا في ديسمبر من العام ذاته. وقد كانت حكومة الوحدة الوطنية، التي تشكلت في إطار عملية سياسية برعاية دولية، تُعدّ خطوة باتجاه توحيد المؤسسات وتهيئة الظروف لإجراء انتخابات عامة، غير أن تأجيل هذه الانتخابات أسهم في إعادة إنتاج حالة من التعدد في مراكز القرار التنفيذي[1]. وبشكل عام، لا يبدو هذا الوضع منفصلًا عن الإشكاليات الأوسع المرتبطة بغياب إطار دستوري دائم ينظم عملية تداول السلطة، يتجلى غياب التوافق السياسي اللازم حول القواعد الدستورية والانتخابية كأحد أبرز التحديات التي تواجه عملية الانتقال في ليبيا.[2]

- 1United Nations, Libya Annual Country Report 2023*, 2024.*
- 2United Nations, Common Country Analysis: Libya Update 2023*, 2023.*

ويمكن النظر إلى هذا الانقسام بوصفه امتدادًا لديناميات سياسية ومؤسسية تشكلت خلال المراحل السابقة، حيث تتداخل اعتبارات الشرعية القانونية مع موازين القوة السياسية والعسكرية، الأمر الذي أدى إلى بروز أشكال متعددة من الشرعية المتنافسة. وفي هذا الإطار، لا تقتصر المسألة على وجود سلطتين تنفيذيتين، بل تمتد إلى طبيعة العلاقة بين المؤسسات الرسمية، ومدى قدرتها على أداء وظائفها في ظل بيئة سياسية منقسمة.

وعلى الصعيد المؤسسي والاقتصادي، تشير تقارير دولية إلى أن استمرار الانقسام في مؤسسات الدولة، بما في ذلك المؤسسات المالية السيادية، يطرح تحديات تتعلق بفعالية إدارة الموارد العامة وتنسيق السياسات الاقتصادية[3]. كما أن تعدد مراكز اتخاذ القرار قد يؤثر في كفاءة تنفيذ السياسات العامة، ويُسهم في إبطاء جهود الإصلاح المؤسسي، دون أن يلغي في الوقت ذاته وجود محاولات دورية لمعالجة هذا الانقسام عبر مسارات تفاوضية داخلية وخارجية[4].

وفي هذا الإطار، تكتسب دراسة ثنائية السلطة التنفيذية في ليبيا أهمية خاصة، ليس فقط بوصفها حالة سياسية ظرفية، بل باعتبارها مدخلًا لفهم طبيعة التحولات التي تشهدها الدولة الليبية خلال المرحلة الانتقالية. إذ يتيح تحليل هذه الظاهرة الوقوف على كيفية تفاعل المؤسسات مع الانقسام السياسي، ومدى انعكاس ذلك على وظائف الدولة الأساسية، وعلى العلاقة بين الدولة والمجتمع، وذلك دون افتراض مسارات حتمية بقدر ما يسعى إلى تفسير اتجاهات قائمة في سياقها الزمني والمؤسسي.

وانطلاقًا من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تداعيات الانقسام التنفيذي في ليبيا خلال الفترة (2021–2026)، من خلال التركيز على أبعاده السياسية والمؤسسية والاقتصادية، ومحاولة فهم علاقته بمسار بناء الدولة، في ضوء المعطيات المحلية والتقارير الدولية ذات الصلة.

إشكالية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية مركزية تتعلق بطبيعة العلاقة بين الانقسام التنفيذي وبنية الدولة في السياق الليبي، وذلك في ظل مرحلة انتقالية ممتدة اتسمت بتعدد مراكز القرار وتداخل مصادر الشرعية. فابتداءً من عام 2021، ومع تعثر المسار الانتخابي، امتدت هذه الإشكالية لتشمل إعادة توزيع فعلي لوظائف الدولة بين هياكل متوازية، تعمل أحيانًا بصورة متنافسة وأحيانًا بصورة غير منسقة. **وفي هذا الإطار، تطرح الدراسة تساؤلًا محوريًا مفاده:**

- إلى أي مدى أسهم الانقسام التنفيذي في ليبيا خلال الفترة (2021–2026) في إعادة تشكيل وظائف الدولة على نحو يعكس مؤشرات تآكلها، وما هي الأنماط التي اتخذها هذا التآكل عبر مستويات الشرعية السياسية، والاستقرار المؤسسي، والبنية المجتمعية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية التي تساعد في تفكيك أبعاد الإشكالية:

1. كيف أثّر تعدد السلطات التنفيذية على مفهوم الشرعية السياسية، وإمكانية احتكارها أو تقاسمها؟
2. إلى أي مدى أدى الانقسام إلى إعادة تشكيل الأداء المؤسسي، خصوصًا في ما يتعلق بتماسك الجهاز الإداري، وقدرته على تنفيذ سياسات عامة موحدة؟
3. كيف انعكس التنازع على إدارة الموارد السيادية—وخاصة المالية والنفطية—على أنماط توزيع الإنفاق العام، وعلى أولويات الدولة الاقتصادية؟
4. ما هي الآثار الاجتماعية المترتبة على هذا الانقسام، من حيث علاقة المواطن بالدولة، ومستوى الثقة في المؤسسات، وأنماط التكيف المجتمعي مع تعدد مراكز السلطة؟

في هذا السياق، لا تفترض هذه الدراسة وجود علاقة خطية بسيطة بين الانقسام التنفيذي وتآكل الدولة، بل تنطلق من افتراض أن هذه العلاقة تتخذ طابعًا تفاعليًا مركبًا، حيث يتداخل السياسي بالمؤسسي والاقتصادي بالمجتمعي. فبينما قد يؤدي الانقسام إلى إضعاف بعض وظائف الدولة، فإنه قد يدفع في الوقت ذاته إلى بروز ترتيبات بديلة أو غير رسمية لتعويض غياب التنسيق المركزي، وهو ما يستدعي تحليلًا دقيقًا يتجاوز التفسيرات الاختزالية.

وعليه، تسعى الدراسة إلى اختبار فرضية ضمنية مفادها أن **الانقسام التنفيذي في ليبيا لا يمثل مجرد حالة ازدواج سلطوي ظرفية، بل يعكس نمطًا من إعادة تشكيل الدولة في سياق الصراع**، حيث تتعرض بعض وظائفها للتآكل أو إعادة التوزيع، دون أن يعني ذلك بالضرورة انهيارها الكامل، وإنما تحولها إلى أنماط حكم هجينة تتسم بتداخل الرسمي وغير الرسمي، والمركزي والمحلي. **ومن خلال هذه الفرضية الرئيسة تنبثق فرضيات فرعية على النحو التالي:**

1. إن تعدد السلطات التنفيذية في ليبيا لم يكن نتيجة خلل قانوني فقط، بل يعكس أزمة عميقة في التوافق الوطني.
2. يسهم الانقسام التنفيذي في إنتاج "دولة مزدوجة" تُضعف من فعالية المؤسسات وتُعطل وظائفها.
3. يؤدي التنازع على الموارد المالية والسيادية إلى إعادة توجيه الدولة نحو اقتصاد سياسي قائم على الولاءات.
4. يفاقم الانقسام من هشاشة السيادة الوطنية ويفتح المجال أمام التدخلات الخارجية.
5. يتحمل المجتمع الليبي الكلفة الأكبر لهذا الانقسام في صورة تدهور معيشي وخدمي.

3World Bank, Libya Economic and Governance Report, *2023.*

4عبد الكريم يوسف عقل، وباسم خالد المغربي، تحديات إصلاح الإدارة العامة في الدولة الليبية في ضوء عدم الاستقرار السياسي، في ظل المحددات الدستورية والمؤسساتية، المجلة العلمية للدراسة التجارية والبيئية، (القاهرة: مجلد 14، عدد 4، أكتوبر 2023).

المنهجية:

تعتمد هذه الدراسة على مقاربة منهاجية متعددة المستويات، تجمع بين التحليل التفسيري ودراسة الحالة، ضمن إطار مؤسسي يتيح فهم التفاعلات المعقدة بين الفاعلين والهياكل الرسمية في السياق الليبي خلال الفترة (2021–2026). حيث تسعى الباحثة لتوظيف المنهج التحليلي التفسيري بوصفه مدخلًا رئيسيًا لفهم ديناميات الانقسام التنفيذي، من خلال تحليل العلاقات السببية وغير الخطية بين تعدد مراكز السلطة وبين تحولات وظائف الدولة. ولا يقتصر هذا المنهج على الوصف، بل يسعى إلى تفسير الأنماط المتكررة في سلوك الفاعلين السياسيين والمؤسسات الرسمية، في ضوء السياقين الداخلي والخارجي.

الإطار النظري للدراسة:

ترتكز هذه الدراسة على إطار نظري مركّب يجمع بين أربعة مفاهيم تحليلية رئيسية، تُستخدم بصورة تكاملية لفهم تداعيات الانقسام التنفيذي في ليبيا، وهي: الدولة الهشة، وازدواجية السلطة، والشرعية السياسية، والاقتصاد السياسي للصراع. ولا تُوظَّف هذه المفاهيم بوصفها توصيفات معيارية جاهزة، بل كأدوات تحليلية تُسهم في تفسير أنماط التحول المؤسسي في سياق انتقالي معقّد. في هذا السياق، يُستحضر مفهوم الدولة الهشة (Fragile State) لفهم مدى قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية في ظل بيئة سياسية منقسمة. ويُنظر إلى الهشاشة هنا بوصفها حالة ديناميكية تتجلى في ضعف فعالية المؤسسات، وتراجع قدرتها على احتكار استخدام القوة المشروعة، وصعوبة تنسيق السياسات العامة[5]. غير أن الدراسة لا تفترض أن الحالة الليبية تمثل نموذجًا مكتملًا للدولة المنهارة، بل تتعامل معها بوصفها حالة تتراوح بين التماسك الجزئي والهشاشة المؤسسية، بما يفتح المجال لتحليل أنماط الاستمرارية إلى جانب مظاهر التآكل.

ويرتبط بذلك مفهوم ازدواجية السلطة (Dual Authority)، الذي يُستخدم لتحليل وجود سلطتين تنفيذيتين متوازيتين تتقاسمان، بدرجات متفاوتة، وظائف الحكم. ولا يُفهم هذا المفهوم فقط باعتباره ازدواجًا شكليًا في الهياكل، بل باعتباره تعبيرًا عن إعادة توزيع فعلي لمراكز القرار والسيطرة، بما يشمل الموارد، والمؤسسات، وشبكات النفوذ[6]. ومن ثم، يتيح هذا المفهوم تحليل كيفية تفاعل الهياكل الرسمية مع واقع تعدد السلطات، وما ينتج عن ذلك من أنماط تنسيق أو تنافس أو تعايش مؤسسي.

أما مفهوم الشرعية السياسية (Political Legitimacy)، فيُوظَّف لتفسير الأسس التي تستند إليها كل سلطة في تبرير وجودها، سواء كانت شرعية قانونية-دستورية، أو شرعية تمثيلية، أو شرعية أمر واقع. وبدلًا من افتراض وجود مصدر واحد للشرعية، تنطلق الدراسة من تعددية مصادرها، ومن إمكانية تداخلها أو تنافسها، الأمر الذي يؤثر في درجة قبول المؤسسات لدى الفاعلين السياسيين والمجتمع، وفي قدرتها على فرض قراراتها[7].

وفي هذا الإطار، يُكمل مفهوم الاقتصاد السياسي للصراع (Political Economy of Conflict) هذا البناء النظري، من خلال تسليط الضوء على العلاقة بين الموارد الاقتصادية—وخاصة الريع النفطي—وديناميات الصراع السياسي. إذ يُفترض أن التحكم في الموارد العامة لا يقتصر على كونه مسألة اقتصادية، بل يمثل أداة لإعادة تشكيل موازين القوة، وبناء التحالفات، وتعزيز استمرارية الفاعلين داخل بنية السلطة. ومن ثم، يساعد هذا المفهوم في تفسير كيفية توظيف الموارد في سياق الانقسام التنفيذي، وتأثير ذلك على أولويات الدولة ووظائفها[8].

وانطلاقًا من التكامل بين هذه المفاهيم، تفترض الدراسة وجود علاقة تفاعلية بين الانقسام التنفيذي وتآكل الدولة، بحيث يُسهم تعدد مراكز السلطة في إعادة تشكيل أنماط الشرعية، ويؤثر في تماسك المؤسسات، ويعيد توجيه إدارة الموارد، وهو ما ينعكس في النهاية على طبيعة الدولة ووظائفها. غير أن هذه العلاقة لا تُفهم بوصفها خطية أو حتمية، بل بوصفها عملية معقدة تتداخل فيها عوامل داخلية وخارجية، وتنتج عنها أنماط حكم قد تجمع بين عناصر الدولة الرسمية وترتيبات غير رسمية أو هجينة.

أولًا: أزمة الشرعية والمشروعية:

لم يعد تعدد السلطات في ليبيا يُفهم بوصفه إشكالًا قانونيًا محضًا مرتبطًا بتباين تفسير الاتفاقات السياسية، بل يُمكن النظر إليه في إطار أوسع يعكس تعقيدات المرحلة الانتقالية، وغياب توافق وطني مستقر حول أسس تنظيم السلطة وتداولها. ففي ظل تعثر المسار الدستوري، برزت أنماط متعددة من الشرعية، استندت إليها الفواعل السياسية في تبرير ممارستها للسلطة [9]. وفي هذا السياق، **يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط رئيسية من الشرعية:**

1. **الشرعية الدولية**، التي تستند إلى الاعتراف الخارجي والدعم الأممي.
2. **الشرعية البرلمانية**، التي ترتكز إلى قرارات صادرة عن السلطة التشريعية.

5عمار علي حسن، ثلاث مستويات: البيئات الحاضنة، (مركز المستقل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مايو 2015)، ص على الرابط: https://rawabetcenter.com/archives/7554 وللمزيد أنظر: أحلام سايح، هشاشة الدولة في إفريقيا وتأثيرها على تنامي الحركات الإرهابية، دراسة حالة: مالي (2012 – 2016)، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017).

6Horowitz, D. (1982). Dual authority polities. *Comparative Politics*, *14*(3), 329-349.

7فهد بن صالح، الاتجاهات المعاصرة في النظر إلى مفهوم السياسة الشرعية. *مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف-دقهلية*، 2020، *مجلد* 22، عدد 5، *ص ص* 4407-4438.

8على محمد الخوري، الاقتصاد السياسي الجديد للحروب في النظام العالمي، ورقة منشورة على موقع الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، على الرابط: https://arab-digital-economy.org/?p=22599 ، وانظر أيضا: Wennmann, A. (2007). The political economy of conflict financing: A comprehensive approach beyond natural resources. *Global Governance*, *13*, 427.

9إبراهيم خليل خليفة البلعزي، إعادة بناء الدولة الليبية بين نظريات العقد الاجتماعي والديمقراطية التشاركية: أزمة الشرعية في ليبيا بعد النزاع في ضوء تطورات ما بعد 2011. المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي، (دار المتوسط للنشر العلمي، المجلد الثالث، العدد الثاني، أبريل – يونيو، 2025، ص 277.

3. **شرعية الأمر الواقع**، التي تقوم على السيطرة الفعلية على الأرض ومؤسسات الدولة.

ولا تُفهم هذه الأنماط بوصفها متعارضة بالضرورة في جميع الحالات، بل قد تتداخل أو تتنافس بدرجات متفاوتة، وفقًا لموازين القوة والسياق السياسي[10]. وقد أفرز هذا التعدد في مصادر الشرعية وضعًا اتسم بتعقيد العلاقة بين المؤسسات، حيث أصبحت كل سلطة تسعى إلى تعزيز موقعها من خلال توظيف أحد هذه المصادر أو الجمع بينها. وفي هذا الإطار، يمكن ملاحظة أن مفهوم الشرعية لم يعد ثابتًا أو موحدًا، بل أصبح خاضعًا لإعادة تعريف مستمرة، تعكس طبيعة التفاعل بين الفاعلين السياسيين، داخليًا وخارجيًا.

هنا يمكن القول إن هذا الوضع أسهم في إعادة تشكيل وظيفة السلطة التنفيذية، بحيث لم تعد تقتصر على إدارة الشأن العام، بل باتت أيضًا جزءًا من ديناميات التنافس السياسي، سواء عبر بناء التحالفات، أو البحث عن الاعتراف، أو توسيع نطاق السيطرة المؤسسية. غير أن هذه التحولات لا تعني بالضرورة غياب كامل لوظائف الدولة، بل تشير إلى تغير في أولوياتها وأنماط عملها في سياق منقسم.

وعلى هذا الأساس، يمكن توصيف الحالة الليبية بوصفها مثالًا على تعدد الشرعيات داخل نظام سياسي واحد، حيث لا تحتكر أي جهة مصدرًا وحيدًا للشرعية، كما لا تتوافر آلية متوافق عليها لحسم التنافس بينها. ويُنتج هذا الوضع حالة من السيولة السياسية والمؤسسية، تُلقي بظلالها على استقرار مؤسسات الدولة، وعلى قدرتها على اتخاذ قرارات موحدة وملزمة.

المحور الثاني: الانعكاسات البنيوية على استقرار الدولة:

1. **الاستقرار المؤسسي:**

يمكن النظر إلى الانقسام التنفيذي في ليبيا بوصفه أحد العوامل التي أسهمت في إعادة تشكيل بنية الجهاز الإداري، حيث أصبحت المؤسسات العامة تعمل في سياق يتسم بتعدد مراكز القرار وتباين المرجعيات السياسية. وفي هذا الإطار، تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن استمرار الانقسام السياسي أدى إلى "تشظي الهياكل المؤسسية" وتراجع مستوى التنسيق بين الجهات الحكومية، وهو ما انعكس على قدرة الدولة على تنفيذ سياسات عامة متماسكة على المستوى الوطني.[11] وقد أفرز هذا الوضع أنماطًا من العمل الإداري تتسم بازدواجية الاختصاصات وتداخل الصلاحيات، حيث تعمل بعض المؤسسات بصورة متوازية أو متنافسة، تبعًا لارتباطاتها السياسية أو الجغرافية. ولا يعني ذلك بالضرورة غياب كامل للوظيفة الإدارية، بل يشير إلى تحولها نحو أشكال أقل تنسيقًا وأكثر ارتباطًا بالسياقات المحلية، وهو ما يمكن توصيفه، تحليليًا، بحالة من "التجزؤ المؤسسي" التي تؤثر في فعالية الحوكمة العامة.

2. **الاستقرار المالي والأمني:**

على المستوى المالي، يمكن النظر إلى الانقسام التنفيذي في ليبيا بوصفه عاملًا مؤثرًا في إعادة تشكيل أنماط إدارة الموارد العامة، خاصة في ظل الطابع الريعي للاقتصاد الوطني واعتماده الكبير على عائدات النفط. ففي غياب سلطة تنفيذية موحدة قادرة على تنسيق السياسات المالية، تواجه عملية إعداد الميزانية العامة وتنفيذها تحديات تتعلق بتعدد مراكز القرار وتباين أولويات الإنفاق، وهو ما قد ينعكس على درجة الانضباط المالي وكفاءة تخصيص الموارد.

هنا تجدر الإشارة إلى أن غياب التنسيق المؤسسي، خاصة في سياقات الانقسام السياسي، يؤدي إلى ما يُعرف بـ"تجزؤ المالية العامة"، حيث تتوزع قرارات الإنفاق بين مراكز متعددة دون إطار موحد للرقابة أو الأولويات. وفي مثل هذه الحالات، قد تتراجع فعالية أدوات السياسة المالية، ويزداد خطر التوسع في الإنفاق غير المنضبط أو خارج الموازنات الرسمية. وفي الحالة الليبية، يبرز هذا التحدي بوضوح في ظل الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، ذلك أن ضعف التنسيق بين المؤسسات المالية، إلى جانب غياب ميزانية موحدة في بعض الفترات، يحدّ من كفاءة إدارة الموارد العامة ويُعقّد جهود تحقيق الاستقرار المالي، إذ إن الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية تكون أكثر عرضة لتقلبات الإنفاق وتحديات الحوكمة المالية في حال غياب مؤسسات قوية قادرة على ضبط عملية تخصيص الموارد وفق أولويات تنموية واضحة[12].

وفي هذا السياق، تشير تقارير صندوق النقد الدولي IMF إلى أن استمرار الانقسام المؤسسي في ليبيا يُعقّد إدارة المالية العامة، ويحدّ من فعالية أدوات السياسة المالية، خاصة فيما يتعلق بتوحيد الإنفاق العام وتعزيز الشفافية والرقابة على الموارد. كما يلفت الصندوق إلى أن غياب إطار مالي موحد قد يؤدي إلى توسع الإنفاق خارج القنوات الرسمية أو ضعف التنسيق بين المؤسسات المالية، بما يخلق تحديات إضافية أمام تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي[13]. ويتقاطع ذلك مع ما أورده البنك الدولي بشأن الطبيعة الريعية للاقتصاد الليبي، حيث تعتمد الدولة بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للدخل العام. وفي ظل هذا الاعتماد، تكتسب مسألة إدارة الموارد النفطية أهمية مضاعفة، إذ تصبح عرضة للتجاذبات السياسية في سياق الانقسام، ما قد يؤثر في انتظام تدفقات الإيرادات وفي أولويات توجيهها.[2] وتشير الأدبيات ذات الصلة

10عبد القادر عبد العالي، السياسة المقارنة: مقدمة في النظريات والقضايا، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023).

11United Nations, Common Country Analysis: Libya 2023, 2023.

12Selmi, N. (2025). Libya: The Path from State Absence to the Long-Awaited Government. In Governance without Government in the MENA Region: State, Non-State Actors and Evolving Paradigms (pp. 183-206). Cham: Springer Nature Switzerland.

13International Monetary Fund, *Libya:* Article IV Consultation Report, *2023, On* https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2023/08/xx/Libya-Article-IV

إلى أن الاقتصادات الريعية في السياقات المنقسمة غالبًا ما تشهد توظيفًا سياسيًا للإنفاق العام، سواء من خلال التوسع في النفقات الجارية أو إعادة توزيع الموارد بهدف الحفاظ على التوازنات القائمة بين الفاعلين[14].

وعلى صعيد المؤسسات السيادية، يُعدّ مصرف ليبيا المركزي أحد أبرز النماذج التي تعكس هذا المشهد، حيث ظل توحيد هذه المؤسسة محورًا رئيسيًا للجهود الدولية خلال السنوات الأخيرة، نظرًا لدورها الحيوي في إدارة السياسة النقدية والإيرادات النفطية. وقد أكدت تقارير دولية أن استمرار الانقسام في المؤسسات المالية يحدّ من فاعلية السياسات الاقتصادية، ويؤثر في استقرار سعر الصرف ومستويات التضخم، فضلًا عن قدرته على تقويض ثقة الفاعلين الاقتصاديين.[15]

أما على المستوى الأمني، فإن تعدد مراكز القرار التنفيذي ينعكس على طبيعة تنظيم القطاع الأمني، حيث قد يؤدي إلى تداخل الاختصاصات بين الأجهزة المختلفة، أو إلى بروز ترتيبات أمنية محلية تعتمد على فاعلين غير مركزيين. ويطرح هذا التعدد في الهياكل الأمنية تحديات تتعلق بتوحيد القيادة والسيطرة، ويؤثر في قدرة الدولة على احتكار استخدام القوة بشكل منظم[16].

وبشكل عام، يمكن فهم العلاقة بين البعدين المالي والأمني في هذا السياق بوصفها علاقة تفاعلية، حيث يؤثر التحكم في الموارد المالية على موازين القوة بين الفاعلين، بينما يسهم الوضع الأمني في تحديد القدرة على الوصول إلى هذه الموارد أو حمايتها. وبذلك، لا يظهر الاستقرار المالي والأمني كحالتين منفصلتين، بل كعنصرين مترابطين ضمن ديناميات أوسع تحكمها طبيعة الانقسام السياسي، وتُعيد تشكيل دور الدولة ووظائفها في آن واحد.

3. السيادة الوطنية:

فيما يتعلق بالسيادة الوطنية، يمكن ملاحظة أن استمرار الانقسام التنفيذي قد ارتبط بزيادة انخراط الفاعلين الدوليين في الشأن الليبي، سواء من خلال المبادرات السياسية أو أشكال الدعم المختلفة، كما أن تعدد الأطراف المحلية وتباين مواقفها يخلق بيئة معقدة لجهود الوساطة الدولية، حيث تتداخل الأجندات المحلية مع التوجهات الإقليمية والدولية[17]. وبالتالي، لا يُفهم هذا الانخراط الخارجي بوصفه نتيجة أحادية للانقسام، بل كجزء من تفاعل أوسع بين العوامل الداخلية والخارجية، حيث قد يسهم الانقسام في توسيع هامش التدخل الدولي، كما قد تؤثر هذه التدخلات بدورها في مسار العملية السياسية. ويطرح هذا التداخل تساؤلات تتعلق بمدى قدرة الدولة على الحفاظ على استقلالية قرارها، في ظل تعدد الفاعلين وتباين مصالحهم.[18]

المحور الثالث: الأثر المجتمعي:

رغم ما تتمتع به ليبيا من موارد طبيعية، وعلى رأسها النفط، فإن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية خلال السنوات الأخيرة تعكس جملة من التحديات التي تمس الحياة اليومية للمواطنين، من بينها ارتفاع تكاليف المعيشة، وصعوبات الوصول إلى السيولة النقدية، وتفاوت جودة الخدمات الصحية والتعليمية. ولا يُفهم هذا الوضع بالضرورة في إطار ندرة الموارد، بقدر ما يرتبط بطبيعة إدارتها في سياق سياسي ومؤسسي يتسم بالتعدد والانقسام.

يلاحظ هنا أن الاقتصادات الريعية، ولا سيما تلك المعتمدة على الموارد الطبيعية، قد تواجه ما يُعرف بـ"مفارقة الوفرة"، حيث لا تؤدي وفرة الموارد بالضرورة إلى تحسين مؤشرات الرفاه الاجتماعي، بل قد ترتبط، في بعض السياقات، بضعف التنويع الاقتصادي وتراجع كفاءة المؤسسات. وفي الحالة الليبية، تبرز هذه الإشكالية بشكل أوضح في ظل تعدد مراكز القرار وتباين السياسات المالية، حيث قد يُسهم غياب التنسيق المؤسسي في إضعاف فعالية إدارة الموارد العامة، ويحدّ من قدرتها على تحقيق نتائج تنموية ملموسة. وبالتالي نجد أن الاقتصادات الريعية التي تعاني من هشاشة مؤسسية غالبًا ما تواجه تحديات في تحويل الإيرادات إلى خدمات عامة مستدامة. بجانب ذلك فإن التحديات المرتبطة بالحوكمة وتفاوت الوصول إلى الخدمات يعززان من أنماط التكيف غير الرسمي لدى المجتمعات، بما في ذلك الاعتماد على الشبكات المحلية والاقتصاد الموازي، وهو ما يعكس فجوة مستمرة بين الإمكانات الاقتصادية والنتائج الاجتماعية[19].

في هذا السياق، تشير تقارير البنك الدولي إلى أن الاقتصاد الليبي، رغم تحقيقه إيرادات نفطية معتبرة في بعض الفترات، يواجه تحديات تتعلق بضعف تنويع مصادر الدخل، وارتفاع الاعتماد على القطاع العام، إضافة إلى اختلالات في توزيع الموارد.[20] كما يلفت البنك إلى أن هذه العوامل، مقترنة ببيئة مؤسسية منقسمة، تؤثر في قدرة الدولة على تقديم خدمات عامة متكافئة ومستقرة. حيث أن الأوضاع المعيشية في ليبيا تتأثر بعدة عوامل متداخلة، من بينها تقلبات الأسعار، والقيود على السيولة النقدية، والتفاوت الجغرافي في مستوى الخدمات الأساسية، ولا تنفصل هذه التحديات عن الإطار المؤسسي العام، حيث يؤثر تعدد مراكز القرار في كفاءة التخطيط الاقتصادي وتنفيذ السياسات الاجتماعية[21]. وفيما يتعلق بالسياسات

14World Bank, Libya Economic Monitor*, 2023, On* https://www.worldbank.org/en/country/libya/publication/libya-economic-monitor

15International Monetary Fund, Op.Cit

16United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL), Reports of the Secretary-General on Libya*,* 2022–2024,

17معمر محمد الكشر، تأثير التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي (2011-2023): دراسة تحليلية، *مجلة البحوث الأكاديمية، مجلد* 29، عدد 2، *ص* 48.

18فيصل الجيلاني رمضان عويضة، إشكاليات الأمن القومي في ظل التحولات السياسية والأمنية بعد 2011: دراسة حالة ليبيا، *مجلة العلوم الشاملة*، المجلد 10، عدد 39، مارس 2026، 98.

19طارق رمضان زنبو، الأمن القومي بين التنظير والتطبيق: دراسة تحليلية للتهديدات المعاصرة ومعضلة الحوكمة في ليبيا (2011-2026)، المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2026، ص 69.

20World Bank, *Libya Economic Monitor*, 2023.

21عائشة بازينة، أثر التنمية الاقتصادية على معدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة 1990-2020، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، (مؤسسة برابدو للخدمات التعليمة بالمملكة المتحدة، وبالشراكة مع مركز الأبرار للدراسات الإنسانية بالسودان.، مجلد 6، عدد 7،) ص223.

المالية، فإن غياب ميزانية عامة موحدة لفترات متقطعة، أو تأخر اعتمادها، قد انعكس على درجة التنسيق بين السياسات الاقتصادية، وعلى قدرة الدولة على توجيه الإنفاق نحو أولويات تنموية واضحة، وعلى ذلك يحد الانقسام المؤسسي من فعالية إدارة المالية العامة، ويؤثر في كفاءة تخصيص الموارد، بما قد ينعكس على جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين[22].

وعلى الصعيد الاجتماعي، يمكن النظر إلى هذه التحديات بوصفها جزءًا من علاقة أكثر تعقيدًا بين الدولة والمجتمع، حيث تؤثر طبيعة الأداء المؤسسي في مستوى الثقة في المؤسسات العامة. فمع استمرار التباين في تقديم الخدمات، وغياب رؤية اقتصادية موحدة، قد تتأثر توقعات المواطنين تجاه الدولة، وتظهر أنماط تكيف مجتمعي بديلة، سواء من خلال الاعتماد على الشبكات المحلية أو المبادرات غير الرسمية. وعليه، تبرز "المفارقة الليبية" في كون وفرة الموارد لا تنعكس بالضرورة في تحسن المؤشرات المعيشية، وهو ما يعكس أهمية البعد المؤسسي والإداري في تحويل الموارد إلى نتائج تنموية. ولا يُفهم ذلك بوصفه نتيجة أحادية للانقسام التنفيذي، بل كنتاج لتفاعل مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية، التي تُعيد تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع في السياق الليبي[23].

الخاتمة:

تكشف هذه الدراسة أن الانقسام التنفيذي في ليبيا خلال الفترة (2021–2026) لا يمكن اختزاله في كونه أزمة سياسية ظرفية، بل يُمكن فهمه بوصفه عاملًا بنيويًا أسهم في إعادة تشكيل وظائف الدولة وأنماط عملها. فقد أفرز هذا الانقسام ديناميات مؤسسية معقّدة، تمثلت في تعدد مراكز القرار، وتداخل الاختصاصات، وإعادة توزيع الموارد والسلطات بين هياكل متوازية، وهو ما انعكس على قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية بكفاءة واتساق.

وتلاحظ الباحثة أن هذا الوضع لم يؤدِّ بالضرورة إلى انهيار كامل لمؤسسات الدولة، بل إلى تحولها نحو أنماط حكم هجينة، تجمع بين عناصر الدولة الرسمية وترتيبات غير رسمية أو شبه رسمية، تتشكل في ظل توازنات سياسية وأمنية متغيرة. وفي هذا السياق، أعاد الانقسام التنفيذي تشكيل أولويات الدولة، بحيث أصبحت إدارة الصراع والحفاظ على التوازنات القائمة تتقدم، في بعض الأحيان، على وظائف التنمية وبناء المؤسسات.

كما أظهرت الدراسة أن العلاقة بين الانقسام التنفيذي وتآكل الدولة تتسم بطابع تفاعلي، حيث يسهم تعدد السلطات في إضعاف التنسيق المؤسسي وإعادة توجيه الموارد، بينما تُسهم هذه الاختلالات بدورها في تكريس الانقسام وإطالة أمده، وهو ما يؤدي لترسيخ نمط من التنافس الصفري بين الفاعلين السياسيين، حيث يُنظر إلى السلطة بوصفها موردًا محدودًا يجب احتكاره، بدلًا من كونها إطارًا لإدارة التعدد والتنافس السلمي. وعلى هذا الأساس، فإن معالجة آثار الانقسام التنفيذي لا تقتصر على إعادة ترتيب الهياكل السياسية، بل تتطلب مقاربة شاملة تستهدف إعادة بناء قواعد إدارة السلطة والموارد، وتعزيز التماسك المؤسسي، واستعادة الثقة بين الدولة والمجتمع.

التوصيات:

توحيد الوعاء المالي للدولة: يُعدّ توحيد إدارة الموارد المالية، ولا سيما الإيرادات النفطية، خطوة أساسية نحو الحد من آثار الانقسام المؤسسي. ويتطلب ذلك إخضاع الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي لإطار مالي موحد، يقوم على قواعد شفافة للرقابة والمساءلة، بما يحدّ من توظيف الموارد في الصراع السياسي. كما يستدعي الأمر تعزيز استقلالية المؤسسات المالية، وتطوير آليات مشتركة لإعداد الميزانية وتنفيذها، بما يسهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد واستقرار السياسات الاقتصادية.

تفعيل المسار الدستوري: يُظهر التحليل أن تعدد السلطات في ليبيا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بغياب إطار دستوري دائم ينظم عملية تداول السلطة. وعليه، فإن تفعيل المسار الدستوري يُعدّ شرطًا أساسيًا لمعالجة أزمة الشرعية، من خلال وضع قواعد واضحة ومُتفق عليها لتوزيع الصلاحيات، وتحديد آليات انتخابية تضمن انتقالًا سلميًا للسلطة. ولا يقتصر ذلك على الجوانب القانونية، بل يتطلب أيضًا توافقًا سياسيًا واسعًا حول مضمون هذا الإطار وآليات تطبيقه.

إعادة تعريف التنافس السياسي: يتطلب الانتقال من منطق "الصراع الوجودي" إلى "التنافس المؤسسي" إعادة صياغة قواعد اللعبة السياسية، بحيث يُصبح التنافس محكومًا بآليات ديمقراطية واضحة، وعلى رأسها الانتخابات. ويستدعي ذلك العمل على بناء حد أدنى من الثقة بين الفاعلين السياسيين، وتعزيز دور المؤسسات الوسيطة، بما يتيح تحويل التنافس من كونه صراعًا صفريًا إلى عملية تنافسية قابلة للإدارة ضمن إطار مؤسسي مستقر.

تحصين القرار الوطني: في ظل التداخل بين العوامل الداخلية والخارجية، تبرز أهمية تعزيز قدرة الدولة على إدارة علاقاتها الدولية بما يحفظ استقلالية قرارها الوطني. ويتطلب ذلك تقليص الاعتماد المفرط على الفاعلين الخارجيين في إدارة العملية السياسية، مقابل تعزيز آليات التوافق الداخلي، ودعم المبادرات الوطنية للحوار والتسوية. كما يستدعي الأمر تطوير سياسة خارجية أكثر تماسكًا، تقوم على موازنة العلاقات الدولية بما يخدم الاستقرار الداخلي.

22رمضان أحمد أنتيشة، تحديات التنمية الاقتصادية في ليبيا: تحليل تأثير العوامل السياسية والاجتماعية على هياكل الأعمال الصغيرة والمتوسطة (دراسة مقارنة مع بيلاروسيا)، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 12، عدد 111، 2025.

23تجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين الأداء المؤسسي ومستويات الثقة المجتمعية تُعد من المحددات الأساسية لاستقرار الدولة، حيث يؤدي تراجع جودة الخدمات العامة إلى إضعاف ما يُعرف بـ"العقد الاجتماعي الضمني" بين الدولة والمواطنين، ذلك أن استمرار التفاوت في الوصول إلى الخدمات الأساسية، إلى جانب محدودية التنسيق المؤسسي، يدفع الأفراد إلى تبني استراتيجيات تكيف بديلة، تشمل الاعتماد على الشبكات الاجتماعية المحلية أو الاقتصاد غير الرسمي. كما أن ضعف فعالية الدولة في إدارة الموارد وتقديم الخدمات قد يُفضي إلى تآكل تدريجي في الثقة بالمؤسسات، حتى في السياقات التي تتوافر فيها موارد مالية كافية، وهو ما يعزز فكرة أن وفرة الموارد لا تُترجم تلقائيًا إلى نتائج تنموية دون وجود مؤسسات قادرة على إدارتها بكفاءة.

قائمة المراجع:

1. عبد الكريم يوسف عقل، وباسم خالد المغربي، تحديات إصلاح الإدارة العامة في الدولة الليبية في ضوء عدم الاستقرار السياسي، في ظل المحددات الدستورية والمؤسساتية، المجلة العلمية للدراسة التجارية والبيئية، (القاهرة: مجلد 14، عدد 4، أكتوبر 2023).
2. عمار علي حسن، ثلاث مستويات: البيئات الحاضنة، (مركز المستقل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مايو 2015)، ص على الرابط: https://rawabetcenter.com/archives/7554
3. فهد بن صالح، الاتجاهات المعاصرة في النظر إلى مفهوم السياسة الشرعية. مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف-دقهلية، 2020، مجلد 22، عدد 5.
4. عبد القادر عبد العالي، السياسة المقارنة: مقدمة في النظريات والقضايا، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023).
5. إبراهيم خليل خليفة البلعزي، إعادة بناء الدولة الليبية بين نظريات العقد الاجتماعي والديمقراطية التشاركية: أزمة الشرعية في ليبيا بعد النزاع في ضوء تطورات ما بعد 2011. المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي، (دار المتوسط للنشر العلمي، المجلد الثالث، العدد الثاني، أبريل – يونيو، 2025.
6. معمر محمد الكشر، تأثير التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي (2011-2023): دراسة تحليلية، مجلة البحوث الأكاديمية، مجلد 29، عدد 2.
7. فيصل الجيلاني رمضان عويضة، إشكاليات الأمن القومي في ظل التحولات السياسية والأمنية بعد 2011: دراسة حالة ليبيا، مجلة العلوم الشاملة، المجلد 10، عدد 39، مارس 2026، 98.
8. طارق رمضان زنبو، الأمن القومي بين التنظير والتطبيق: دراسة تحليلية للتهديدات المعاصرة ومعضلة الحوكمة في ليبيا (2011-2026)، المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2026.
9. عائشة بازينة، أثر التنمية الاقتصادية على معدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة 1990-2020، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، (مؤسسة برابدو للخدمات التعليمة بالمملكة المتحدة، وبالشراكة مع مركز الأبرار للدراسات الإنسانية بالسودان، مجلد 6، عدد 7،).
10. رمضان أحمد أنتيشة، تحديات التنمية الاقتصادية في ليبيا: تحليل تأثير العوامل السياسية والاجتماعية على هياكل الأعمال الصغيرة والمتوسطة (دراسة مقارنة مع بيلاروسيا)، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 12، عدد 111، 2025.
11. على محمد الخوري، الاقتصاد السياسي الجديد للحروب في النظام العالمي، ورقة منشورة على موقع الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، على الرابط: https://arab-digital-economy.org/?p=22599
12. أحلام سايح، هشاشة الدولة في إفريقيا وتأثيرها على تنامي الحريكات الإرهابية، دراسة حالة: مالي (2012 – 2016)، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017).

ثانيا. المراجع الأجنبية

13. Horowitz, D. (1982). Dual authority polities. Comparative Politics, 14(3), 329-349.
14. Wennmann, A. (2007). The political economy of conflict financing: A comprehensive approach beyond natural resources. Global Governance, 13, 427.
15. Selmi, N. (2025). Libya: The Path from State Absence to the Long-Awaited Government. In Governance without Government in the MENA Region: State, Non-State Actors and Evolving Paradigms (pp. 183-206). Cham: Springer Nature Switzerland.
16. International Monetary Fund, Libya: Article IV Consultation Report, 2023, On https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2023/08/xx/Libya-Article-IV
17. World Bank, Libya Economic Monitor, 2023, On https://www.worldbank.org/en/country/libya/publication/libya-economic-monitor
18. United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL), Reports of the Secretary-General on Libya, 2022–2024.
19. United Nations, Libya Annual Country Report 2023, 2024.
20. United Nations, Common Country Analysis: Libya Update 2023, 2023.
21. World Bank, Libya Economic and Governance Report, 2023
22. World Bank, Libya Economic and Governance Report, 2023.
23. World Bank, Libya Economic Monitor, 2023